الرقم الدولي: ISSN 2075-7220

الرقم الدولي الالكتروني: ISSN 2313-0377

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية

محكمة تصدر

عن كلية القانون

بجامعة بابل

بعض البحوث التي وردت ضمن هذا العدد:

- حالات تجهيل الرهن الحيازي – دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامي
- معايير منح الائتمان المصرفي دراسة مقارنة
- التنظيم القانوني للرقابة على التكنولوجيا المالية
- الجهة المختصة برعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة (دراسة مقارنة)

- أ.د. ميري كاظم عبيد
- مريم مالك زباله
- الاستاذ المتمرس الدكتور/ ابراهيم اسماعيل ابراهيم
- م.د. فرقد زهير خليل
- أ.د.سعد خضير عباس الرهيمي
- أ.د اسماعيل صعصاع غيدان
- زينب حسين منصور

السنة الرابعة عشر

العدد الثاني

٢٠٢٢

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٢٩١ لسنة ٢٠٠٩

ISSN :2075-7220

ISSN ONLINE: 2313-0377

AL-Mohaqiq Al-Hilly Journal

For Legal and political science

Quarterly Refereed and Scientific Journal

Issued By

College of Law in Babylon University

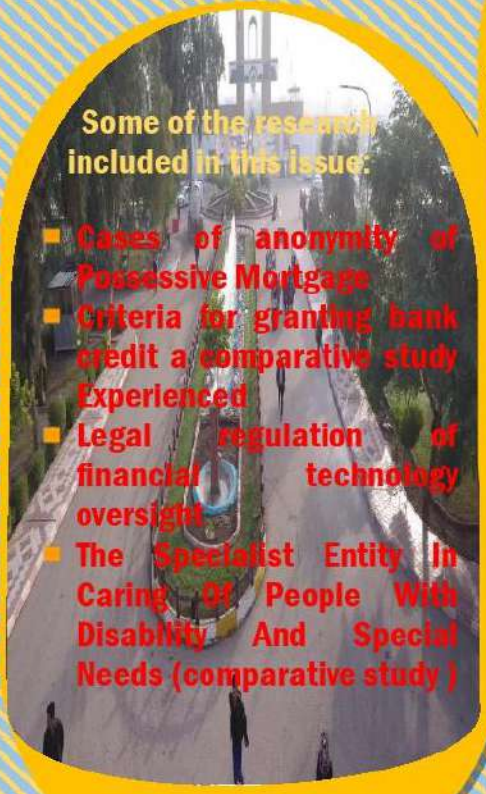

Some of the research included in this issue:

- Cases of anonymity of Possessive Mortgage
- Criteria for granting bank credit a comparative study Experienced
- Legal regulation of financial technology oversight
- The Specialist Entity In Caring Of People With Disability And Special Needs (comparative study)

- Professor Dr. Mary Kazem Obaid
- Marym Malik Zebala
- Professor Dr. Ibrahim Ismail
- Dr. Furqad Zuhair Khalil
- Prof. Dr. Saad K. Abbas Al-rehami
- Prof.Dr.Ismail Sa'ea Ghaidan
- Zeinab Hussein Mansour

Second Issue 2022 fourteenth Year

No. Deposit in the Archives office-office 1291 for the national Baghdad in 2009

الفهرست

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
١	حالات تجهيل الرهن الحيازي -دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامي	أ.د. ميري كاظم عبيد مريم مالك زباله	٩-٣٥
٢	معايير منح الائتمان المصرفي دراسة مقارنة	ا.د.ابراهيم اسماعيل ابراهيم م.د فرقد زهير خليل	٣٦-٩٤
٣	التنظيم القانوني للرقابة على التكنولوجيا المالية	ا.د.سعد خضير عباس الرهيمي	٩٥-١٢٢
٤	الجهة المختصة برعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة (دراسة مقارنة)	ا.د اسماعيل صعصاع غيدان زينب حسين منصور	١٢٣-١٥٤
٥	توزيع حصيلة بيع الاموال المرهونة (دراسة مقارنة)	ا.د. منصور حاتم محسن ليث عباس منصور	١٥٥-١٨٧
٦	ابرام عقد الزواج بالوسائل المعلوماتية (دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي وقوانين الاحوال الشخصية)	ا.د سلام عبد الزهرة الفتلاوي أ.م انغام محمود الخفاجي	١٨٨-٢٢٨
٧	الاشكاليات القانونية بشأن اثبات مسائل الاحوال الشخصية باستخدام الوسائل المعلوماتية	ا.د سلام عبد الزهرة الفتلاوي أ.م انغام محمود الخفاجي	٢٢٩-٢٤٧
٨	دور مجلس الامن في مكافحة الإرهاب وفق قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧٩(٢٠١٧)	ا. د. طيبة جواد حمد المختار علي عادل عبد الجاسم	٢٤٨-٢٧٢
٩	الاختصاص القضائي الوطني في الجرائم الإرهابية	ا. د. طيبة جواد حمد المختار علي عادل عبد الجاسم	٢٧٣-٢٩٩
١٠	دور مجلس حقوق الانسان في حماية الحقوق	ا.د طيبة جواد حمد المختار سلام حاتم بريهي شياع	٣٠٠-٣٢٤
١١	منح الترخيص المصرفي وإلغاءه في التشريع العراقي	ا.د.ذكرى محمد حسين الياسين ا.م.د رفاه كريم كربل	٣٢٥-٣٥٧
١٢	موقف التشريعات من التعامل بالمخدرات والمؤثرات العقلية (دراسة مقارنة)	ا.د. إسماعيل نعمة عبود م.م. صفاء عبد الواحد عبود	٣٥٨-٣٩٥
١٣	التنظيم القانوني للتصويت الالكتروني للاختيار أعضاء المجالس النيابية (دراسة مقارنة)	ا.د. حسين جبار النائلي بنين قاسم محمد	٣٩٦-٤٢٩
١٤	التفسيرعن طريق الدلالة العقلية للنص-دراسة مقارنة بأصول الفقه الاسلامي	ا.م.د محمد جعفر هادي م.م حسن ضعيف حمود	٤٣٠-٤٤٧
١٥	فكرة التفسير المتطور للقانون - دراسة مقارنة بأصول الفقه الاسلامي	ا.م.د محمد جعفر هادي م.م حسن ضعيف حمود	٤٤٨-٤٧٧
١٦	التزامات وحقوق المصرف في عقد توطين رواتب موظفي الدولة والقطاع العام (دراسة مقارنة)	ا.م.د رفاه كريم كربل علاء علي عبد الحسين	٤٧٨-٥٠١
١٧	اساس الالتزام بتخفيف الضرر في عقود التجارة الدولية	ا.م.د. ميثاق طالب عبد حمادي ايمان عباس مهدي	٥٠٢-٥٦٠
١٨	الاثار القانونية المترتبة على انتهاء عضوية رئاسة مجلس النواب	ا.م.د ليلى حنتوش ناجي علي راهي موسى	٥٦١-٥٩٢
١٩	الطبيعة القانونية للبيع المأذون به للاموال المحجوزة تنفيذيا (دراسة مقارنة)	ا.م.د إيناس مكي عبد زيد جبار أحميد الجبوري	٥٩٣-٦٢٠
٢٠	مفهوم صكوك التمويل -دراسة مقارنة-	ا.م.د نهى خالد عيسى احمد عباس جاسم	٦٢١-٦٦٨
٢١	جريمة افشاء معلومات خاصة بمجلس او مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب -دراسة مقارنة-	ا.م.د حوراء احمد شاكر	٦٦٩-٦٩٨
٢٢	القانون واجب التطبيق على النفقة وفق بروتوكول لاهاي لسنة ٢٠٠٧	ا.م. د. زينة حازم خلف	٦٩٩-٧٣٠
٢٣	سلطة المحكمة الادارية العليا في اعادة التكييف القانوني للوقائع	ا.م.د علاء ابراهيم محمود م.د. اثير ناظم حسين	٧٣١-٧٧٧
٢٤	الشخصية المعنوية كأحد مفترضات التنظيم الاداري	فاتن عبد الجبار لفتة ا.م. قاسم عبد الجليل محسن	٧٧٨-٧٩٣
٢٥	الاطار القانوني لتطبيق نظام الخصخصة في ادارة الموانئ العراقية	م .م . دعاء رحمن حاتم م . م . هيثم علي كزار	٧٩٤-٨١٦

التنظيم القانوني للرقابة على التكنولوجيا المالية

الاستاذ الدكتور

سعد خضير عباس الرهيمي

كلية القانون - جامعة بابل

ملخص البحث

ان التطبيق الدقيق للأطر الوظيفية للتكنولوجيا المالية، وفي ظل الاستخدام المباشر وغير المباشر للرقابة المالية، وضمن تنظيم قانوني مناسب، سيمكّن من الوصول الى قطاع خدمات مالية متطور، ويتناسب مع درجة تطور الأسواق المالية العالمية المعاصرة. لقد افرز التقدم التكنولوجي المعاصر، عملات رقمية، وتم وضع إطار قانوني لرقابة للسيطرة عليها. ولكن افرز، في ذات الوقت، عملات مشفرة، لا يوجد إطار قانوني لها، وبالتالي اصبح من الصعوبة بمكان السيطرة عليها، في معظم دول العالم. ومن اجل معالجة هذه المشكلة، لابد من وجود تنظيم قانوني نوعي، يتزامن مع الاستخدام المباشر لوسائل الرقابة، وفي كل مراحل تنفيذ الانشطة المالية. لقد توجه هذا البحث لتناول كل هذه الجوانب، من اجل اثبات فرضية التنظيم القانوني المتناسب مع كيفية تنفيذ هذه الرقابة، والمتناسب مع طريقة استخدام التكنولوجيا المالية، والنمو السريع فيها. فقد تناول المبحث الاول، ماهية التنظيم القانوني للرقابة على التكنولوجيا المالية، بينما اهتم المبحث الثاني، بمراحل تطور الرقابة على التكنولوجيا المالية. أما المبحثان الثالث والرابع فقد تناولا موضوع التنظيم القانوني، باعتباره أداة توازن بين النظم الرقابية وانشطة التكنولوجيا المالية، وفي كيفية اعتباره مناسباً لرقابة تساير هذه الانشطة. كما توصل البحث الى عدة نتائج تركزت حول ضرورة وجود تنظيم قانوني كفوء، وذات قابلية على ترصين النظم الرقابية، على انشطة تكنولوجيا مالية سريعة التطور، من أجل تحقيق هدف حماية الاطراف المتعاملة من جميع المخاطر.

المقدمة

ان التقدم الكبير في قطاع صناعة العمليات المصرفية والمالية، نتج عن التطور في التكنولوجيا المعاصرة بحد ذاتها. ولكن ما أحدثته من توسع هائل في الابتكارات، أدى في نفس الوقت، الى حدوث مخاطر عديدة. لقد تطلب هذا، تغييراً مناسباً وبشكل مواز، في ادارة المؤسسات المالية، وتجسد ذلك في التطبيقات العملية في هذا القطاع، وادت الى فتح آفاق جديدة، تمخض عن تطوير أساليب من الخدمات المالية لم تكن موجودة سابقاً. لقد تطلب كل ذلك، البحث عن الاطر القانونية الكفيلة بتنظيم الرقابة في جميع الانشطة ذات العلاقة، مما دفعنا الى اختيار هذا الموضوع الذي وسمناه " التنظيم القانوني للرقابة على التكنولوجيا المالية، وحاولنا أثبات صحة ذلك، في اربع مباحث، ومن خلال فرضية تأسست على وجود علاقة بين التنظيم القانوني، والرقابة على التكنولوجيا المالية. كما توصل البحث الى نتيجة مفادها حتمية التأثير المباشر وغير المباشر للتنظيم القانوني للرقابة لحماية الاطراف المتعاملة من المخاطر.

اسباب اختيار البحث

لقد كان دافع اختيار هذا البحث، هو معرفة دور التنظيم القانوني للرقابة في قطاع الخدمات المالية التقليدية، وتحديد تأثيرها المباشر وغير المباشر. وكذلك دورها بعد التطور السريع والمطرد، الذي حدث في التكنولوجيا المالية خلال العشرة سنوات الماضية.

اهمية البحث

تنطلق اهمية البحث، من ضرورة قيام نظام رقابي في اطار تنظيم قانوني دقيق، يتناسب مع احتواء التكنولوجيا المالية لجوانب تؤدي الى احداث تطور يناسب العصر الحالي في الخدمات والمعاملات المالية.

وكذلك يتناسب مع التقدم التكنولوجي العالمي اللاحق.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في كيفية الوصول الى التنظيم القانوني المتناسب مع رقابة فعالة، للتخلص من وجود فجوة تتسع باستمرار، بين هذه الرقابة القائمة على عمليات ادارة المخاطر، والانشطة المالية المتنوعة التي تستخدم تكنولوجيا تتقدم بشكل سريع ومستمر.

فرضية البحث:

ان الفرضية الاساسية بنيت على أساس:

ان وجود تنظيم قانوني نوعي، يتزامن مع الاستخدام المباشر للأطر الوظيفية للتكنولوجيا المالية، وفي مقدمتها الرقابة على التكنولوجيا المالية، سيحقق الوصول الى قطاع خدمات مالية متطور، ويتناسب مع درجة تطور الأسواق المالية العالمية المعاصرة.

كما تم أشتقاق فرضية أخرى من الفرضية السابقة وهي:

ان هذه الرقابة تتطلب في ذات الوقت تنظيماً قانونياً يتناسب مع كيفية تنفيذها، ومتناسبة مع طريقة استخدام التكنولوجيا المالية، والنمو السريع فيها.

منهجية البحث

اتبعنا المنهج التحليلي الاستنتاجي، في هذا البحث، وذلك لضررة اقتضاء المنهجية المتبعة، في فهم جوهر التنظيم القانوني المتناسب مع عمل الرقابة على التكنولوجيا المالية، من جانب. ومن جانب آخر، في كيفية مواجهة الحالة الواقعية لمستقبل الرقابة على العملات المشفرة المتذبذب بين قبول، ورفض اعتمادها.

اسئلة البحث

تركزت أسئلة البحث على جوهر العلاقة بين التنظيم القانوني، وبين الرقابة القائمة على عمليات ادارة المخاطر، وكما يأتي:

١- لماذا يفترض وجود رقابة على التكنولوجيا المالية؟

٢- لماذا التنظيم القانوني لهذه الرقابة على التكنولوجيا المالية؟

٣- ما هي التغيرات اللازمة في الأنماط الرقابية لمسايرة التكنولوجيا المالية؟

٤- هل تتطلب التغيرات في تكنولوجيا المعاملات المالية قوانين ولوائح معدلة تضعها السلطات الرقابية وتتابع تنفيذها؟

٥- هل ترغب الحكومات في جعل بيئتها الرقابية أكثر ملائمة للتوسع المستقبلي في قطاع التكنولوجيا المالية؟

خطة البحث

تم اعتماد خطة البحث على أساس ضرورة وجود تنظيم قانوني للرقابة على التطور الذي حصل في التكنولوجيا المالية في مجال العملات المشفرة. فرسمت الخطة في اربع مباحث هي:

المبحث الاول: ماهية التنظيم القانوني للرقابة على التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني: مراحل تطور الرقابة على التكنولوجيا المالية

المبحث الثالث: التنظيم القانوني أداة توازن بين النظم الرقابية وانشطة التكنولوجيا المالية

١- التوازن بين النظم الرقابية وانشطة الابتكار

٢- تقليل المخاطر الناتجة عن اعتماد المنصات الرقمية

٢-١: ما هي المنصات الرقمية وما هو واقع عملية الاقراض عبرها:

٢-١-١ : منصات المقايضة

٢-١-٢: منصة التمويل الجماعي

٢-٢ : واقع عملية اقراض النظير للنظير

٢-٣ : المخاطر المرافقة لعملية اقراض النظير للنظير

٢-٤ : النظم الرقابية في مواجهة مخاطر عملية اقراض النظير للنظير

المبحث الرابع: مستقبل التنظيم القانوني للرقابة على العملات المشفرة

٤-١: السياسات الحكومية المالية الدافعة باتجاه تجنب اعتماد العملات المشفرة

٤-٢: السياسات الحكومية المالية الدافعة باتجاه قبول اعتماد العملات المشفرة

توطئة منهجية

في العقود القليلة المنصرمة، تم ربط العمليات المالية بالتكنولوجيا الحديثة، فتمخض عن ذلك ظهور مصطلح عالمي جديد هو التكنولوجيا المالية (FinTech)، ويعني استخدام التكنولوجيا لتقديم الحلول المالية. فالتكنولوجيا المالية، هي صناعة مالية جديدة تطبق التكنولوجيا لتحسين الأنشطة المالية. [١] ذلك لأن الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، مثلت لحظة محورية، فصلت المراحل السابقة من تطوير التكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا التنظيمية (RegTech) عن النموذج الحالي. فالتكنولوجيا التنظيمية، تعتبر ايضاً، مجال جديد داخل الصناعة المالية، يطبق التكنولوجيا لتحسين العملية التنظيمية، [٢] ولا تزال أداة مهمة لصنع القرار، على الرغم من ان التبدل التكنولوجي، يؤدي الى ظهور تحديات جديدة. [٣] كما وان هذه التطورات التنظيمية، والتكنولوجية، عملت على تغيير طبيعة الأسواق، والخدمات، والمؤسسات المالية، بطرق غير متوقعة تمامًا قبل الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. [٤] فمصطلح التكنولوجيا المالية، يوضح كيفية استخدام التكنولوجيا،

---

[1] : patrick schueffel: The concise FinTech Compendium, Fribourg School of Management, Switzerland, 2017، P.13. accessed on Web: 1-5 -2020: shorturl.at/ezGQ5

[2] : Op.Cit. P.25

[3] : regtech for regulators; World Government Summit ; re-architect the system for better regulation,Feb 2018, P 24. accessed on Web: 28-4-2022: shorturl.at/jtxAL

[4] : Douglas W. ArnerJanos Barberiseds.Ross P. Buckley; FinTech and RegTech in a Nutshell, and the Future in a Sandbox, Research Foundation Briefs July 2017 Volume 3, Issue 4. accessed on Web: 23-4-2022: shorturl.at/ehlwU

في مختلف انشطة القطاع المالي، وعلى الأخص في العمليات المصرفية. لقد فتح هذا التوجه، عن آفاق جديدة، لتطوير أساليب جديدة، من الخدمات المالية. فقد أدى الى تخفيض تكاليف العمليات الاستثمارية، كما سهل في نفس الوقت، عمليات الاقراض، وتحويل الاموال، دون الحاجة الى وساطة المصارف التجارية. ولكن الحث الكبير الذي نشأ بعد أزمة العقار العالمية خلال عام ٢٠٠٨، دفع باتجاه العمل على اقامة قطاع مالي رصين، وغير معرض للانهيار المنهجي، الذي احدثته الازمة. وقد تطلب ذلك، تنظيماً قانونياً لرقابة نوعية، ومتخصصة، بحيث تتناسب مع طريقة استخدام هذه التكنولوجيا، والنمو السريع فيها، وعلى الاخص، التوسع السريع في الخدمات والمعاملات المالية، في ظل الأطر الوظيفية للتكنولوجيا المالية، والتطور، والتداول سريع الوتيرة، للوسائل المبتكرة للادوات المالية، وللتحويلات المالية، وللتقنيات المطبقة. ويتناسب ايضاً مع تداخل التكنولوجيا المالية مع عصر الهواتف النقالة ومنصات التواصل الاجتماعي. ويمكنه السيطرة على تنظيم عملية التمويل بين الاشخاص المعنوية وبين الاشخاص الطبيعية، وهي عملية التمويل التي تسمى من النظير الى النظير. واخيراً، السيطرة على عمليات المساهمة المؤتمتة في أسهم رأس المال من خلال التمويل الجماعي. كذلك فان للابتكارات التكنولوجية، تأثيرات مهمة في كل من الطلب والعرض في قطاع المدفوعات. فهناك تأثير في الطلب على أموال البنك المركزي، وأدوات الدفع الالكترونية، مثل بطاقات الدفع التي أدت إلى استبدال الاوراق النقدية، بالودائع قصيرة الاجل في البنوك التجارية، وبالتالي يمكن أن يؤدي ظهور العملات الافتراضية المشفرة، إلى تقليل الطلب على الاوراق النقدية، وودائع الافراد، لدى البنوك التجارية. [٥] اما من جانب العرض، فهناك صعوبة الحفاظ على المعروض النقدي في ظل احتكار المنقبين للعملات والاخلال بوظيفة النقود للقيام بوظائفها الرئيسية. [٦]

[5] : **European Parliament, The Implication Of Digital Currencies For Monetary Policy, May**

اولاً: ماهية التنظيم القانوني للرقابة على التكنولوجيا المالية

اذا كانت التكنولوجيا المالية هي عملية اندماج بين الابتكار والتكنولوجيا في مساحة الخدمات المالية، [٧] واذا كانت الرقابة عليها تعتبر مؤاتية وحامية لها، فسنتمكن من الوصول الى التعريف المناسب للتنظيم القانوني. فالتنظيم القانوني للرقابة على التكنولوجيا المالية، هو عملية تنظيمية مرنة جداً، وذات قابلية على ترصين النظم الرقابية، التي تفتقر الى عدم الكفاية، والتي تتابع اعمالها في الاسواق المالية التي تفتقر الى عدم الكفاية ايضاً، مما سيحقق هدف حماية الاطراف المتعاملة من المخاطر، من خلال الإجراءآت التي يتم اعتمادها. فمن هذا التعريف، نلحظ ضرورة وجود تنظيم قانوني، يتكيف باستمرار مع النظم الرقابية، التي تقل كفايتها أمام الابتكار الذي يتطور باستمرار، وبشكل متصاعد، حيث تصبح هذه النظم، مع مرور الوقت، غير متناسبة مع الاعمال في السوق المالية، وغير كافية لحماية المستهلكين فيها. كذلك يتضح من هذا التعريف، ان الاسواق المالية تفتقر الى الكفاءة، والتي لا يمكن السيطرة عليها بواسطة النظم الرقابية المذكورة. فيصبح التنظيم القانوني للرقابة امراً ملحاً، لكي يبقى مسار الابتكارات مفتوحاً في المؤسسات المالية لحماية الزبائن من جميع المخاطر.

2017, P.11.

[٦] : **البنك المركزي الاردني: دراسة بعنوان العملات المشفرة، آذار ٢٠٢٠، ص ٤١. في الموقع :**
shorturl.at/FQVW7 تم الاطلاع عليه في ٦-٥-٢٠٢٢

[٧] : **د. فريد حبيب ليان:** التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي الى المستقبل، شركات اتحاد الاستثمار. نوفمبر ٢٠١٩ ، ص ٦٢.

ثانياً: مراحل تطور الرقابة على التكنولوجيا المالية

لقد مرت الرقابة على التكنولوجيا المالية، بثلاث مراحل اساسية هي:

المرحلة الاولى:

فترة النصف الثاني لعقد الخمسينيات والنصف الاول من عقد الستينات. وتعتبر مرحلة بناء الأسس الأولى، التي أنشأ عليها صرح العلاقة بين التكنولوجيا، والأنشطة المالية، والأنشطة المصرفية. فقد ابتدأت من مد خطوط التلغراف عبر المحيط الأطلسي، وتطوير شبكة التلكس العالمية. [٨]

المرحلة الثانية:

فترة النصف الثاني من عقد الستينات ولغاية ٢٠٠٨. حيث انتقلت الرقابة، في هذه المرحلة، باتجاه أيجاد أوجه أرتباط نوعية بين التكنولوجيا، والأنشطة المالية، والمصرفية، نظراً للتطورات السلبية والايجابية، التي دفعت باتجاه البحث عن حلول تتناسب وهذه التطورات وكما يأتي:

١- التطورات السلبية:

وتمثلت بانهيار أسواق الأسهم عالمياً في سنة ١٩٨٧. ففي نفس الوقت الذي مثلت فيه صدمة، كانت بمثابة حافزاً قوياً للجهات الرقابية، للبحث عن طرق جديدة للتحكم في سرعة تغيرات الأسهم، بالاعتماد على التكنولوجيا المتاحة.

[8] : Douglas W. ArnerJanos Barberiseds. Ross P. Buckley; op. cit. accessed on Web: 23-4-2022: shorturl.at/ehlwU

٢- التطورات الايجابية:

وتمثلت باستخدام مركز للتكنولوجيا في الأنشطة المالية نتيجة ل :

- بروز استخدام الحاسوب بكثافة في ادارة مخاطر التداول في الاسواق المالية.
- ظهور الانترنيت في عقد التسعينات أدى الى تعزيز استخدام التكنولوجيا في الأنشطة المالية.
- الآستخدام الواسع لتقنيات استخدام الحاسوب أو ما يسمى بالرقمنة Digitization في الخدمات المالية، في كافة الخدمات المصرفية.

المرحلة الثالثة:

وهي فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، التي حدثت في عام ٢٠٠٨، أي المرحلة التي اعقبت حدوثها. حيث أضرت بأرباح المصارف التجارية، وأثرت سلبياً على قدرتها التنافسية، وأدت الى اندفاع كبير نحو ايجاد حلولاً تكنولوجية للتخلص من آثار الأزمة. [٩] ونظراً للمعدلات السريعة للابتكار والتطوير، بفضل تطور التكنولوجيا المالية المستمر لتقنية المدفوعات، والوسائل المبتكرة للتحويلات المالية، والأدوات والتقنيات المتعلقة بها، بالاضافة الى دخول مشروعات جديدة الى قطاع الخدمات المالية والمصرفية ذات استخدام كثيف لتقنيات الشبكات الحاسوبية، ادى الى التسريع في تطوير مجالات الابتكار في هذا القطاع. فبشكل موازٍ، ومن أجل الاستجابة للمتطلبات الرقابية المستحدثة، لمواكبة كل التطورات السابقة، فقد حدثت زيادة كبيرة في تكاليف عمليات الالتزام الرقابي، وعلى الأخص، فيما يتعلق بخطط التعافي، وكذلك اختبارات

[9] : Douglas W. ArnerJanos Barberiseds.Ross P. Buckley; op. cit. accessed on Web: 23-4-2022: shorturl.at/ehlwU

الاجهاد، التي تزامنت مع فرض المزيد من القيود على منح الائتمان المصرفي. وكذلك بسبب حدوث انتقال الى استخدام الذكاء الاصطناعي في المنظومة الرقابية برمتها. فعلى سبيل مثال التطور التقني في هذا المجال، فان استخدام تقنية التداول المعتمد على الذكاء الاصطناعي لمراقبة أسواق الأوراق المالية، والتنبؤ بأي طرق محتملة لعمليات الاحتيال، والذي يخطط مسؤولو وول ستريت لاستخدامها، ففي هذه الطريقة، تستقي الآلة المعلومة من هيكل تبدل أنماط البيانات، ثم تحاول التنبؤ بما سيحدث.

ثالثاً: التنظيم القانوني أداة توازن بين النظم الرقابية وانشطة التكنولوجيا المالية:

ان الانطلاق من الواقع التطبيقي للتكنولوجيا المالية، باعتبارها صناعة كبيرة، وتتسع باستمرار نتيجة لعملية الابتكار، سيُظهر التحديات التي تنبثق باستمرار أمام النظم الرقابية عليها. فبينما تنشط عملية الابتكار لتطوير خدمات المستهلكين، تنشط في الوقت نفسه عملية تطوير لتكنولوجيا تمكّن من ارتكاب جرائم الكترونية. وتعرف الجرائم الإلكترونية بانها مجموعة الأفعال او الجرائم، التي يرتبكها محترفي الحاسوب من خلال الحاسوب حصراً، بوجود الانترنت في فضاء الكترونية بحت. ويأتي في مقدمة اسبابها المجتمعية ضعف تطبيق القانون ضد الجرائم الإلكترونية، [10] بسبب غياب الرقابة في هذا المجال. وكذلك بينما تتم عملية إقراض النظير للنظير، تبرز مخاطر ترتبط في منظومة عملية الإقراض هذه. ان كل ذلك يتطلب حالة توازن بين النظم الرقابية وانشطة الابتكار سنناقشها فيما يأتي:

١-التوازن بين النظم الرقابية وانشطة الابتكار:

[10] : أنظر الموقع: shorturl.at/hiqsl تم الاطلاع عليه في ٢٢-٤-٢٠٢٢

ان البحث في موضوع التوازان بين النظم الرقابية وانشطة الابتكار، يعني تقييم الفوائد المتعلقة بالسلامة كنتيجة لتطبيق هذه النظم، وبين الابتكار ذو المناهج المختلفة، في الخدمات المالية. والسؤال الذي يطرح هنا: هل تستطيع هذه النظم الرقابية تأمين السلامة بنفس سرعة عملية الابتكار؟ ان الاجابة سترتبط بقدرة النظم الرقابية، في تحديد أفضل الممارسات، لغرض اللحاق بتطور الابتكار في التكنولوجيا المالية التي تعتبر:

اولاً: صناعة واسعة جداً، وتشتمل على خدمات مصرفية [١١] متنوعة. فقد انتشر التعامل ببطاقات الأئتمان، الاوراق المالية، الإقراض، الاستشارات الاستثمارية،.....ألخ، انتشاراً واسعاً وسريعاً.

ثانياً: تُستخدم بيانات ضخمة جداً في تطويرها، وتحديداً في المجالات الآتية:

- في تحليل عادات الانفاق من قبل مؤسسات التكنولوجيا المالية وفقاً للعمر، الجنس، السلوك عبر الانترنيت، الوضع الاقتصادي، والموقع الجغرافي في تحديد فئات العملاء.
- في الكشف عن عمليات الاحتيال، [١٢] وخصوصاً في حالات اختراق الحسابات.
- في تحديد المخاطر المحتملة للاستثمارات المتعرضة للخسارة، أو المقترضين المتوقع تلكوؤهم في السداد .
- في ايجاد خدمات مالية قادرة على تلبية احتياجات المستهلك النهائي.

---

[١١] **Charles More; Understanding the Industrial Revolution, London: Routledge, 2000, p. 3**

[١٢] **: أنظر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من أجل النزاهة العامة في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا © ٢٠١٩ OECD، ص ١٠٥-١٠٦. في الموقع الذي تم الاطلاع عليه في ٢٢-٤-٢٠٢٢ : shorturl.at/ouCT4**

- في تحليل البيانات الضخمة للتنبؤ بحدوث الأزمات المالية، والوقاية منها. وهذا النوع من التحليلات، يمثل فن بناء واستخدام النماذج. كما وان تطبيقاتها في اطار الخدمات المالية، تشمل التنبؤ باسعار الأسهم والسلع المتداولة، تقييم المخاطر، نماذج التنبؤ المستندة الى توجهات العملاء، تشخيص اسواق الأسهم، وتصنيف المستندات الى فئات مختلفة كتحليل الأخبار ذات التأثير على أسواق الاسهم، وأعادة توجيه شكاوي العملاء.

فيجب ان تلاحق النظم الرقابية، التكنولوجية التي يتسارع الابتكار فيها بقوة. كذلك فان تقييد ممارسة مندرجة ضمن التكنولوجيا المالية الحالية سرعان ما تبدده انواع جديدة مبتكرة، وبالتالي ستظهر الفجوة بينها وبين الاطر الرقابية، وستبقى امام ممارسات غير كافية. [١٣]

٢- تقليل المخاطر الناتجة عن اعتماد المنصات الرقمية

ان البحث في هذا الموضوع يتطلب الوقوف عند الاسئلة الجوهرية الآتية:

السؤال الاول: ما هي المنصات الرقمية وما هو واقع عملية الاقراض عبرها؟

السؤال الثاني: كيف تتم عملية اقراض النظير للنظير؟

السؤال الثالث: ما هي المخاطر المرافقة لهذه العملية؟

السؤال الثالث: ما هي النظم الرقابية اللازمة لمواجهة هذه المخاطر؟

[١٣] : د. فريد حبيب ليان، مصدر سابق، ص ٥٨.

السؤال الرابع: ما هو التنظيم القانوني المناسب لرقابة تساير التكنولوجية المالية؟

سنحاول الاجابة عن هذه الاسئلة كما يأتي:

٢-١: ما هي المنصات الرقمية وما هو واقع عملية الاقراض عبرها:

ان المنصات الرقمية عبارة عن نظم مالية ذات تطبيقات مختلفة، اظهرها عملية اقراض النظير للنظير (Peer-to-Peer Lending "P2P") وتمثل احدى المنصات الرقمية، التي تعمل كأسواق يتم من خلالها إقراض الاموال. وتوجد بجانبها منصات أخرى كمنصات المقايضة، ومنصة التمويل الجماعي، فما هي آلية نشاطها؟

٢-١-١ : منصات المقايضة (Barter Platforms) [١٤]:

تعتبر البرمجيات الحاسوبية احدى مكونات منصات المقايضة وتتم عبر الانترنيت الذي من مميزاته وجود نظام لتقييم العروض، بما يمكّن من المقايضة مع أي مشترك في الشبكة، فتكون أمام كل طرف خيارات متعددة، وعلى العكس تماماً من المقايضة الشخصية خارج الانترنيت. ويجب ان يتم مسك سجلات لاغراض المحاسبة الضريبية في حالة اعتماد هذه المنصة.

٢-١-٢: منصة التمويل الجماعي (Crowd funding) [١٥]:

[١٤] : بالرغم من اندثارعملية المقايضة الا اتها ظهرت من جديد بين عامي ٢٠٠٠ ٢٠٠٩ في الولايات المتحدة الامريكية بعد انخفاض دخل الاسرة كوسيلة للحصول على السلع والخدمات باقل تكلفة ممكنة.

[١٥] : ظهر هذا النوع بداية في الصناعات القائمة على الابداع مثل الافلام والعاب الفيديو كمنصة سيلاباند للموسيقى التي

ان منصة التمويل الجماعي عبارة عن تمويل لمشروع عبر الانترنيت. ويتم من خلال جمع مبالغ صغيرة من المال، من عدد كبير من الاشخاص. ويعمل من خلال الافراد، او المنظمات، التي تستثمر مقابل ربح. حيث يكون هذا الربح، على شكل أسهم في التمويل الجماعي القائم على الاستثمار، أو يكون على شكل سعر فائدة محدد في التمويل الجماعي القائم على الإقراض، أو يكون على شكل مادي، أو معنوي، في التمويل الجماعي القائم على التبرع. أو قد يكون على شكل مكافأة لاحقة من المشروع في التمويل الجماعي القائم على المكافآت. علماً ان منصات التمويل الجماعي تأخذ نسبة مئوية من الاموال التي تُجمع خلال المشروع، وليس قبل بدئه. وتجدر الأشارة هنا، الى أن التمويل الجماعي هو مفهوم حديث، وبالتالي فان الاستثمار في الشركات الناشئة تتوعده عدد من المخاطر. حيث يأتي في مقدمتها الفشل، الذي قد يؤدي الى خسارة كلية للأستثمار، أو ربما يكون العائد غير مضمون، أو صعوبة بيع الاسهم، أو قد تتعرض المنصة للافلاس قبل أن يتم الاستثمار.

٢-٢ : واقع عملية اقراض النظير للنظير: Peer- to- Peer Lending

ان عملية اقراض النظير للنظير عبارة عن نظم تعمل مثل الاسواق. وهو اتجاه جديد يعمل على الغاء دور المصارف، بحيث يتجه المقترضين بشكل مباشر إلى المقرضين، في عملية تحتاج لمزيد من الوقت والجهد وتتطلب مخاطرة أعلى من النظام التقليدي.[١٦] كما وتندرج تحت نظم إقراض النقود للأفراد، أو الشركات، وتقوم على خطوات بموجب برنامج محدد. فيتقابل الافراد، أو الشركات، الراغبين في إقراض نقودهم مع المقترضين، ومن ثم تتم عملية التمويل دون وساطة البنوك التجارية. فبالنسبة للمقرض يسترجع امواله عند

تأسست في امستردام في عام ٢٠٠٦ . تلتها منصة ككستارتر في نيويورك في عام ٢٠٠٩.

16 : أنظر الموقع: shorturl.at/etwDY ، تم الاطلاع عليه في ٢٢-٤-٢٠٢٢

السداد، ومضافاً اليها سعر الفائدة،[١٧] الذي يفترض ان يتناسب طردياً مع درجة المخاطرة. وهذا ما سنحاول الاجابة عليه فيما يأتي:

٢-٣ : المخاطر المرافقة لعملية اقراض النظير للنظير:

ان اسباب ظهور مخاطر اقراض النظير للنظير تعزى الى ما يأتي:

- فشل النشاط التجاري للافراد، أو للشركات المقترضة، وبالتالي عجزها عن السداد. [١٨]
- عدم وجود نظام لتعويض المودعين في برامج لا تطبق النظم المصرفية.
- السداد السابق، او المتاخر، عن التاريخ المتفق عليه، والذي يؤثر في حجم ارباح المقرض.
- افلاس الافراد أو الشركات المقترضة.

ويبرز هنا دور الرقابة المالية، الذي يجبر الشركة على الاحتفاظ باموال العملاء، وبشكل منفصل عن اموالها. كما ستظهر، اهمية التنظيم القانوني، الذي سيحدد درجة النهوض بالدور الرقابي على اعمال الافراد، والشركات. وهذا ما سنتناوله فيما يأتي:

٢-٤ : النظم الرقابية في مواجهة مخاطر عملية اقراض النظير للنظير:

ان فكرة مواجهة المخاطر تتركز في موضوع تحقيق السلامة في القطاع المالي. فقد برزت أهمية إنشاءه بعد ازمة العقار العالمية في سنة ٢٠٠٨، كما ذكرنا سابقاً. ويأتي في مقدمة هذا الموضوع حماية المستهلك،

[17] : Collinson, Patrick: Peer-to-Peer Lending and saving, Making everyone happy, The Guardian August 28, 2010. accessed on Web: 23-4=2020: shorturl.at/lAX48

[18]: أنظر الموقع: shorturl.at/etwDY ، تم الاطلاع عليه في ٢٢-٤-٢٠٢٢

والعمل على توفير معلومات دقيقة، حول نوع المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. ان اساس عمل النظم الرقابية، يتمثل في تجنب العملات المالية الخطرة، بحيث يحتل مركز الصدارة، وعلى الاخص، فيما يتعلق بتطبيق القانون في منظومة العملات المشفرة، التي يطغي على معاملاتها السرية، والتعتيم. فأنظمة العملات المشفرة تَعد المستهلكين بفوائد جمة، منها زيادة الخصوصية في المعاملات، وارسال النقود دون وسيط. ولكن في الواقع، يتم استغلال هذه التسهيلات لأغراض غير قانونية. فتكون نتيجة غياب إجراءآت مكافحة غسل الاموال، وتحديد هوية العملاء، أو ضعف اهميتها وسيلة الى اختراقها. والسؤال الذي يطرح هنا: ما هي هذه العملات المالية المشفرة، وكيف يمكن تجنبها. ان من اشهر العملات المشفرة هي [١٩] :

البيتكوين (Bitcoin): احدى العملات المالية المشفرة، وهي عبارة عن نسخة محدثة من المعاملات الالكترونية، التي تتم من نظير الى نظير، بحيث ترسل المدفوعات عبر الإنترنيت مباشرة. علما ان Bitcoin هو قائم على Blockchain ، وهي عملة مشفرة، ونظام دفع رقمي، اخترعه مجهول في عام ٢٠٠٨. [٢٠]

لايتكوين(Litecoin) : احدى العملات المالية المشفرة. وتتم عمليات السداد فيها، عبر الإنترنيت.

أثيريوم (Ethereum): احدى العملات المالية المشفرة، وهي منصة الكترونية.

زد كاش (Z Cash): احدى انواع العملات المالية المشفرة.

داش (Dash): احدى انواع العملات المالية المشفرة.

ريبل (Ripple): احدى انواع العملات المالية المشفرة، وتتم تعاملاتها من نظير الى نظير.

---

[١٩] : انظر الموقع : shorturl.at/sOVZ0 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٥-٢-٢٠٢٢

[20]: patrick schueffel: Op. Cit, P.4. accessed on Web: 1-5 -2020: shorturl.at/ezGQ5

مونيرو (Monero): احدى انواع العملات المالية المشفرة.

إيوس (EOS.IO): احدى انواع العملات المالية المشفرة، وهي منصة ذكية للعقود.

نيو (NEO) : احدى انواع العملات المالية المشفرة، وتتم تعاملاتها من خلال العقود ذكية.

كاردانو (Cardano): احدى انواع العملات المالية المشفرة، وهي منصة لعقود ذكية.

المبحث الرابع: مستقبل التنظيم القانوني للرقابة على العملات المشفرة:

في الوقت الذي يوجود فيه اطار قانوني للعملات الرقمية Digital currency في معظم دول العالم، أي وجود سلطة مركزية تقوم بالغاء، او تجميد، أية معاملة فيها احتيال، او غسل اموال، استناداً الى أمر من السلطات الرقابية، أو بناء على طلب المتعامل، نلحظ عدم وجود أي جانب قانوني للعملات المشفرة، التي يسيطر عليها المتعاملين لكل عملة. فالعملة المشفرة، هي عملة قائمة على الرياضيات، وهي عملة رقمية تستخدم فيها تقنيات التشفير، للتحكم في إنشاء وحدات العملة والتحقق من تحويل الأموال، وتعمل بشكل مستقل عن وحدة مركزية واحدة. [٢١] كما وإن إخفاء الهوية في العملات الافتراضية المشفرة يجعل من غير الممكن على المؤسسات المالية تحديد المستفيد الحقيقي من المعاملات المالية التي تتم بتلك العملات، [٢٢] مما يزيد من صعوبة الرقابة عليها.

[21] : Op. Cit, p.8. accessed on Web: 1-5 -2020: shorturl.at/ezGQ5

[٢٢] : : البنك المركزي الاردني: دراسة بعنوان العملات المشفرة، مصدر سابق، ص ٤٤.

وبناء على ذلك، يمكن ادراك ان وجود التنظيم القانوني للرقابة، على هذا النمط من التكنولوجيا المالية، يفترض ان يتناسب مع حقيقة الواقع العملي، ودرجة تأثيره، في التوجه نحو قبول اعتماد العملات المشفرة، وفي كل بلد من بلدان العالم. وبناء على ذلك فان مستقبل وجود التنظيم القانوني للرقابة على العملات المشفرة، سيعتمد حتماً، على قبولها رسمياً في التداول من عدمه. فهناك سياسات حكومية مالية دافعة باتجاه رفض اعتماد العملات المشفرة، وبالمقابل هناك سياسات حكومية مالية دافعة باتجاه قبول اعتماد العملات المشفرة، وكما يأتي:

٤-١: السياسات الحكومية المالية الدافعة باتجاه تجنب اعتماد العملات المشفرة:

ان المخاطر القانونية التي تكتنف التعامل بهذه العملات كثيرة. إذ إنها لا تصنف كنقود، ولا كممتلكات خاصة، طبقًا للتشريعات والقوانين والأنظمة النافذة في كثير من الدول، بسبب افتقارها إلى غطاء مادي، وعدم صدورها من جهات مرخصة، أو معتمدة، تكون ملزَمة قانونا بها. [٢٣]

ان ذلك يطرح موضوع التكيف اللازم في التنظيم القانوني مع الحالة القائمة، على الاخص، بالنسبة للعملات المشفرة، التي يجب ان تخضع لشروط العملات الرقمية، أو على الاقل، قريبا منها، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ظروف المتعاملين، وطبيعة العملات المشفرة. حيث يمكن اظهار الجوانب الآتية، التي تتفق عليها البنوك المركزية في مختلف دول العالم وهي :

[٢٣] : انظر الموقع : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/12/13 ، تم الاطلاع عليه في ١٥- ٢ – ٢٠٢٢

- أن العملات الافتراضية المشفرة لا يقوم بإصدارها أي بنك مركزي، أو أية سلطة إصدار مركزية رسمية يمكن الرجوع إليها.
- أن تلك العملات الافتراضية المشفرة ليس لها أصول مادية ملموسة.
- انها عملات ذات تذبذب عالي في أسعارها وبالتالي فهي ذات مخاطر استثمارية عالية.
- تتم عمليات مضاربة فيها.
- أنها عملات غير معترف بها دوليا.
- أنها عملات لا تخضع لجهات رقابية.

فالمخاطر الكبيرة المرتبطة بتلك العملات، وعدم خضوعها لأية ضوابط، أو تشريعات قانونية، أو رقابية، أو فنية، قد تدفع بالسلطات الرقابية الى عدم قبول التعامل بها، وعدم توفير الحماية القانونية لمن يتعامل بها. فقد حذر البنك المركزي العراقي من تعامل المواطنين بالعملات الرقمية. كما أوضح أنه نظراً "لتلافي أية تداعيات سلبية ناتجة عن التعامل بتلك العملات، ذات التذبذب العالي، وعمليات المضاربة فيها، فأنه لا يكفل مثل تلك العملات، ولا يوفر الحماية القانونية لمن يتعامل بها، ولم يمنح رخصة لأية عملة رقمية مشفرة حالياً. حيث اكد في بيان يوم الخميس (١١ تشرين الثاني ٢٠٢١) أنه "يتابع عن كثب التعاملات في سوق العملات الرقمية، والمشفرة، والافتراضية"، مشيراً الى "المخاطر الكبيرة المرتبطة بتلك العملات، وعدم خضوعها لأية ضوابط أو تشريعات قانونية، أو رقابية، أو فنية، في العراق".[٢٤]

[٢٤] : انظر الموقع الآتي : https://cbi.iq/news/view/1866 ، تم الاطلاع عليه في ٢- ٢ – ٢٠٢٢

كذلك، حذرت وزارة المالية السعودية، من التعامل، أو الاستثمار، في العملات الافتراضية، ومنها العملات المشفرة. حيث أنها لا تُعدُّ عملات، أو أصولاً، معتمدة داخل المملكة. ولكونها خارج نطاق المظلة الرقابية، ولا يتم تداولها، من خلال أشخاص مرخص لهم في المملكة، إضافة إلى ما تنطوي عليه كثير من تعاملاتها من احتيال وشبهة استخدامها في تعاملات مالية غير مشروعة ومحظورة نظاماً، ولما لها من مخاطر استثمارية عالية مرتبطة بالتذبذب العالي في أسعارها. [٢٥]

وحذر بنك الكويت المركزي المواطنين من التعامل في سوق العملات الرقمية، مؤكدا أنها غير معترف بها دوليا، ولا تخضع لجهات رقابية. [٢٦]

كما حذّر البنك المركزي المصري، الثلاثاء، من التداول بالعملات الافتراضية الرقمية، وفي مقدمتها بيتكوين، "لما ينطوي عليه من مخاطر مرتفعة." وتجعل الاستثمار بها غير مضمون العواقب." وأنها عملات "ليس لها أصول مادية ملموسة، ولا تخضع لإشراف أي جهة رقابية على مستوى العالم، وبالتالي تفتقر إلى الضمان والدعم الحكومي الرسمي." وأوضح أن "تلك العملات الافتراضية المشفرة لا يقوم بإصدارها أي بنك مركزي، أو أية سلطة إصدار مركزية رسمية يمكن الرجوع إليها." [٢٧]

وكانت ردة فعل البنك المركزي الاردني، تجاه العملات الافتراضية المشفرة، قد ظهرت ابتداء من عام ٢٠١٤، لغرض احتواء أية مخاطر، قد تشكلها منتجات الدفع الجديدة، أو التكنولوجيا التي تقوم عليها والابتكارات الناشئة عنها. حيث أصدر تعميمه الاول، الذي حظر بموجبه على البنوك، وكافة المؤسسات

---

[٢٥] : انظر الرابط الآتي (تم الاطلاع عليه في ٢-٢-٢٠٢٢):
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news21082019.aspx

[٢٦] : انظر الرابط الآتي (تم الاطلاع عليه في ٢-٢-٢٠٢٢):
https://al-ain.com/article/central-bank-kuwait-digital-currencies

[٢٧] : انظر الرابط الآتي (تم الاطلاع عليه في ٢-٢-٢٠٢٢): shorturl.at/pFV36

المالية الاخرى، الخاضعة إلى اشرافه، ورقابته، التعامل بها، وبأي شكل كان. وكذلك عدم تبديلها مقابل عملة أخرى، أو فتح حسابات للعملاء للتعامل بها، أو ارسال، أو استقبال حوالات مقابلها، أو بغرض شراءها، أو بيعها. كونها عملة ليست قانونية، لعدم وجود أي التزام على أي بنك مركزي، لتبديل قيمتها مقابل نقود صادرة عن الحكومات، أو مقابل سلع عالمية متداولة مثل الذهب. وفي عام ٢٠١٨ أصدر تعميمه الثاني، لجميع البنوك والمؤسسات المالية الاخرى الخاضعة إلى اشرافه، ورقابته. حيث اكد على استمرار سريان حظر التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة، وبما يشمل جميع العملات الافتراضية الاخرى. وفي عام ٢٠١٩/١١/٢٤؛ أكد على تعاميمه السابقة، وذلك نتيجة لانتشار ظاهرة ترويج إحدى العملات المشفرة والمعروفة باسم Coin Dag. [٢٨]

وبالمقابل، قد تؤثر عوامل اخرى، وباتجاه معاكس، فتؤدي الى اعتماد العملات المشفرة كعملة رسمية، وهذا ما سنتناوله فيما يأتي:

٤-٢: السياسات الحكومية المالية الدافعة باتجاه قبول اعتماد العملات المشفرة :

ان الواقع العملي للنظام المالي، ودرجة تطوره في بعض البلدان يضاف اليها الظروف الأخرى، قد تسبب التوجه نحو قبول اعتماد العملات المشفرة فيها. وياتي في مقدمة هذه العوامل، درجة تطور النظام المالي، محاولة جذب المستثمرين، مساعدة المغتربين، الذين يقومون بتحويل أموال إلى وطنهم، على توفير عمولات التحويل، إذ يمكن إجراء حوالات بواسطة عملة "البيتكوين" مثلاً دون دفع تلك العمولات.

[٢٨] : **البنك المركزي الاردني: دراسة بعنوان العملات المشفرة، مصدر سابق، ص ٤١- ٤٢ .**

فالدول التي لديها نظام مالي غير متطور، والتي تعتمد على حوالات المغتربين من الخارج، مرشحة لاعتماد العملات المشفرة كعملة رسمية. [٢٩] فقد أصبحت السلفادور أول دولة في العالم تتبنى عملة "البيتكوين" كعملة قانونية، يمكن استخدامها في عمليات الدفع. وسيكون بإمكان المواطنين في السلفادور استخدامها مثل الدولار الأمريكي في البلاد. [٣٠] وستسير دول أمريكا الوسطى والجنوبية بنفس الاتجاه.

الخلاصة

نستخلص من البحث، ان هناك تأثيراً مباشراً للتنظيم القانوني، لأهم أطر وظيفية للتكنولوجيا المالية، ألا وهو الرقابة عليها. فوجود تنظيم قانوني كفوء، وضمن عملية تنظيمية مرنة جداً، وذات قابلية على ترصين النظم الرقابية، يصبح أمراً حتمياً، اذا أخذنا بنظر الاعتبار هدف حماية الاطراف المتعاملة من المخاطر. ان ذلك يعود الى سببين جوهريين. أما السبب الاول فيرتبط بطبيعة النظم الرقابية المطبقة، والتي تقل كفايتها أمام الابتكار الذي يتطور باستمرار، وبشكل متصاعد، بحيث تصبح الرقابة مع مرور الوقت، غير متناسبة مع الاعمال في السوق المالية، وغير كافية لحماية المستهلكين فيها. أما السبب الثاني فيرتبط بطبيعة الاسواق المالية، التي تفتقر، هي أيضاً، الى الكفاءة، والتي لا يمكن السيطرة عليها بواسطة النظم الرقابية المذكورة. فيصبح التنظيم القانوني لهذا النوع من الرقابة، القائمة على عمليات ادارة المخاطر في هذه الانشطة التكنولوجية أمراً ملحاً، لكي يبقى مسار الابتكارات مفتوحاً، في جميع المؤسسات المالية، وفي نفس الوقت، لضمان حماية الزبائن من جميع المخاطر. كذلك يعتبر التنظيم القانوني أداة توازن بين النظم الرقابية وانشطة

---

[٢٩] : **انظر الرابط الآتي (تم الاطلاع عليه في ١٥-٢-٢٠٢٢):**
https://arabic.rt.com/business/1275643

[٣٠] **: المصدر السابق**

التكنولوجيا المالية. ذلك ان الواقع التطبيقي للتكنولوجيا المالية، باعتبارها صناعة كبيرة، وتتسع باستمرار نتيجة لعملية الابتكار، سيُظهر التحديات التي تنبثق باستمرار أمام النظم الرقابية عليها. ولكن يمكن ان نستخلص من جانب آخر، ان مستقبل وجود التنظيم القانوني للرقابة، سيعتمد حتماً، على قبوله رسمياً من قبل كل دولة من دول العالم. وهذا سيعتمد على النمط من التكنولوجيا المالية، الذي سينتجه الابتكار، كحالة العملات المشفرة، التي تفتقد الى الاطار القانوني، على عكس العملات الرقمية، في معظم دول العالم.

المصادر

١- الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من أجل النزاهة العامة في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا © OECD ٢٠١٩ ، في الموقع الذي تم الاطلاع عليه في ٢٢-٤-٢٠٢٢ : shorturl.at/ouCT4

٢- د. فريد حبيب ليان: التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي الى المستقبل، شركات اتحاد الاستثمار، نوفمبر، ٢٠١٩.

٣- البنك المركزي الاردني: دراسة بعنوان العملات المشفرة، آذار ٢٠٢٠.

تم الاطلاع عليه في ٦-٥-٢٠٢٢ ، في الموقع : shorturl.at/FQVW7

٤- الرابط الآتي (تم الاطلاع عليه في ٢-٢-٢٠٢٢): shorturl.at/pFV36

٥- الرابط الآتي (تم الاطلاع عليه في ١٥-٢-٢٠٢٢):

https://arabic.rt.com/business/1275643

٦- الموقع الآتي حيث تم الاطلاع عليه في ٢- ٢ – ٢٠٢٢:

https://cbi.iq/news/view/1866

٧- الرابط الآتي (تم الاطلاع عليه في ٢-٢-٢٠٢٢):

https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news21082019.aspx

٨- الرابط الآتي (تم الاطلاع عليه في ٢-٢-٢٠٢٢):

https://al-ain.com/article/central-bank-kuwait-digital-currencies

٩- الموقع الآتي حيث تم الاطلاع عليه في ١٥- ٢ - ٢٠٢٢

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/12/13

١٠- الموقع : shorturl.at/sOVZ0 تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٥-٢-٢٠٢٢

١١- الموقع : shorturl.at/etwDY تم الاطلاع عليه في ٢٢-٤-٢٠٢٢

١٢- الموقع : shorturl.at/hiqsI تم الاطلاع عليه في ٢٢-٤-٢٠٢٢ :

13- Collinson, Patrick: Peer-to-Peer Lending and saving, Making everyone happy, The Guardian, August 28, 2010. accessed on Web: 23-4-2020: shorturl.at/lAX48

14- Douglas W. Arner Janos Barberiseds. Ross P. Buckley; FinTech and RegTech in a Nutshell, and the Future in a Sandbox, Research Foundation Briefs July 2017 Volume 3, Issue 4. accessed on Web: 23-4-2022: shorturl.at/ehlwU

15- European Parliament, The Implication Of Digital Currencies For Monetary Policy, May 2017.

16- Philippon Thomas. ; The FinTech Opportunity, BIS working papers, No 655 Monetary and Economic Department, , August 2017. accessed on Web: 24-4=2020 https://www.bis.org/publ/work655.pdf

17- : RegTech for Regulators; World Government Summit ; re-architect the system for better regulation, Feb 2018,. accessed on Web: 28-4-2022: shorturl.at/jtxAL

18- patrick schueffel: The concise FinTech Compendium, Fribourg School of Management, Switzerland, 2017. accessed on Web: 1-5 -2020: shorturl.at/ezGQ5

Abstract

This research discusses the implementation of a legal framework over financial transactions that are undertaken with or without regulatory oversight, and how it will enable access to a more developed financial services sector, commiserating with the developing current global financial markets. Technological progress has innovated digital currencies, and a legal framework has been put in place to oversight them. On the other hand, crypto currencies, there is no legal regulation for its framework. Therefore it has become very difficult to oversight them, in most countries of the world. To address this issue, there must be a qualitative legal on all transactions. This research has focused on addressing all these aspects, to prove the hypothesis of legal regulation that is commensurate with how this oversight is implemented, and in proportion to the method of using financial technology, and its rapid growth. The first section dealt with defining the legal regulation of financial technology oversight. The second section focused on the transaction oversight. The third and fourth sections, dealt with the issue of legal regulation, as a tool for balancing between the regulatory systems and transitions, and how it can monitor these activities. The research also reached several conclusions that centered on the need for efficient legal regulation. As well as the ability to consolidate control systems on rapidly developing transactions to protect all parties involved.

Legal regulation of financial technology oversight

By
Prof. Dr. Saad K. Abbas Al-rehami
College of Law - Babylon University